العنوان:	المصالحة والإصلاحات في اليمن: دور العامل الخارجي
المصدر:	آراء حول الخليج - الإمارات
المؤلف الرئيسي:	المقالح، محمد محمد
المجلد/العدد:	ع 12
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	58 - 61
رقم MD:	363175
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الديمقراطية، اليمن، الإصلاح السياسي، المصالحة الوطنية، الوحدة الوطنية، الحوار الوطني، الاحزاب السياسية، المعارضة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/363175

المصالحة والإصلاحات في اليمن

(دور العامل الخارجي)

محمد محمد المقالح *

ينسب لليمنيين تاريخ طويل من الصراعات والحروب الداخلية، وكذلك من المصالحات الوطنية الفاشلة أو الناقصة، ومع هذا فقد ظلت الدعوة للحوار وإجراء مصالحة وطنية شاملة تتضمن إصلاح النظام السياسي اليمني، دعوة وطنية وضرورة اجتماعية وسياسية داخلية، وقد طرحت بصيغتها الأخيرة على أثر حرب صيف ١٩٩٤ التي نشبت بين شركاء الوحدة اليمنية المعلن عنها بالحوار بين نظامي الشمال والجنوب في ٢٢ أيار ١٩٩٠ وتحديداً بعد يومين فقط من انتهاء الأعمال العسكرية ودخول قوات الشرعية (قوات الرئيس صالح وحلفائه) مدينة عدن في ١٩٩٤/٧/٧ حيث وردت أول إشارة إلى ضرورة المصالحة الوطنية والعودة إلى طاولة الحوار الوطني وتسوية آثار الحرب في رسالة مهمة إلى رئيس الجمهورية وقعت عليها أحزاب المعارضة حينها ممثلة بالتكتل الوطني وأحزاب مجلس التنسيق.

غير أن هذه الدعوة ما لبث أن تبناها الحزب الاشتراكي اليمني المهزوم عسكرياً بالحرب بدءاً من البيان الصادر عن لقاء دمشق الذي جمع معظم قيادات الحزب الذين هربوا إلى الخارج بعد هزيمة الحزب وحلفائه عسكرياً، مروراً بالبلاغ الصادر عن أول دورة للجنة المركزية للحزب عقدت في صنعاء بعد الحرب في منتصف سبتمبر ١٩٩٤ وهي الدورة التي انتخبت فيها قيادة جديدة للحزب برئاسة علي صالح عباد (مقبل) وصدر عنها بيان يدين الحرب والانفصال معاً، ويطالب بالمصالحة الوطنية على أساس وثيقة العهد والاتفاق، وانتهاء بمبادرات ومشاريع مكتوبة قدمها الحزب الاشتراكي وغيره من القوى والأحزاب اليمنية بما فيها حزب الرابطة، وتجمع المعارضة في الخارج حينها (موج) وغيرها من الأحزاب والقوى الاجتماعية في المعارضة اليمنية، والتي وإن كانت قد تباينت في مضامينها إلا أنها قد استندت جميعها -بما فيها الأوراق التي قدمت في مؤتمر المعارضة اليمنية الذي انعقد في لندن منتصف ١٩٩٥، وندوة المصالحة الوطنية التي انعقدت في صنعاء ١٩٩٨- إلى بعدين أساسيين في القضية الوطنية اليمنية الأول: هو أن حرب صيف ١٩٩٤ وإن كانت نتائجها قد حافظت على الوحدة اليمنية وهو أمر طيب إلا أنها قد أدت في المقابل إلى ضرب مشروعها الوطني الديمقراطي وإلى إحداث شرخ عميق في جسد الوحدة الوطنية ، أي أن الوحدة اليمنية التي أعلن عنها بالحوار في ٢٢ أيار ١٩٩٠ وما مثلته من مصالحة تاريخية حقيقية بين شمال اليمن وجنوبه وبين مختلف القوى السياسية والفئات الاجتماعية والمذهبية المختلفة على مستوى كل شطر من شطري اليمن حينها، قد هزمت بعد نشوب حرب أهلية شاملة ومريرة بين شركاء الوحدة والديمقراطية ،إذ إن تلك الحرب من وجهة نظر تلك المشاريع ، لم تؤد إلى إخراج المئات فقط بل الآلاف من وظائفهم المدنية والعسكرية، وشردت المئات من قادة وكوادر الدولة التي كانت قائمة في الجنوب ، بل ولأنها -وهو الأهم - قد أسقطت (الشراكة الوطنية) في السلطة والقرار، التي تأسست على قاعدتها دولة الوحدة ، الأمر الذي تسبب في تهميش فئات واسعة من أبناء المجتمع وجعلهم يشعرون بالضيم والانتقاص من مواطنتهم وحقهم في المشاركة في بناء الدولة وقيادتها، وبدلاً من أن يشعر أبناء الجنوب وقطاعات واسعة من أبناء الشمال بأنهم قد كبروا بالوحدة وبمشروعها الوطني الواسع والمتسع للجميع حصل العكس تماماً أي تهميشهم، ونكئ جراحاتهم والانتقاص من مواطنتهم ، وبالتالي بروز النزعات الانعزالية والطائفية والجهوية داخل صفوفهم وفي أوساط المجتمع وفئاته المختلفة عموماً، وما لم يشعر أبناء هذه الفئات والمناطق والمذاهب الفكرية والفقهية، أنهم جزء



إحدى جلسات البرلمان اليمني

أساسي من هذا الوطن ومن خلال المشاركة السياسية في الثروة والسلطة اليمنية وإشراك ممثليهم السياسيين ورموزهم الاجتماعية في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية فإن المشكلة ستبقى قائمة وسيعيش اليمن دورات أخرى من الحروب والصراعات المسلحة الداخلية، وهذا ما تأكد فيما بعد وكان أبرز مثال في هذا الاتجاه يتمثل بحربي صعدة (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) واللتين أدتا إلى سقوط الآلاف من الجرحى والقتلى من اليمنيين وكشفتا بوضوح تمزق النسيج الاجتماعي اليمني وبروز التطرف الطائفي والمذهبي كنتيجة طبيعية لسياسات الاضطهاد والتمييز التي تنتهجها السلطة ضد أتباع المذاهب والشرائح اليمنية المختلفة وفي مقدمتهم أتباع المذهب الزيدي الذي مثله الحوثي وجماعته في صعدة ومدن ومحافظات يمنية أخرى إلخ. ذلك إذن هو البعد الأول في أهمية الدعوة إلى المصالحة الوطنية و أهم أهدافها، وفقاً لتلك المبادرات والمشاريع المشار إليها آنفاً.

أما البعد الثاني فيتمثل في ضرورة الحوار الوطني من أجل بناء الدولة اليمنية الحديثة القائمة على النظام الديمقراطي التعددي وعلى المركزية المالية والإدارية وبالتالي المساهمة في معالجة الأسباب والعوامل التي أدت إلى الحرب الأهلية الأخيرة، وستؤدي إذا لم تعالج إلى حروب ودورات عنف داخلية أخرى..الخ، وهذا البعد في المصالحة الوطنية هو ما يمكن تعريفه ب(إصلاح النظام السياسي) اليمني والذي وجد له رواجاً كما سيأتي لاحقاً بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، على أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف تعامل الطرف المعني وهو السلطة الحاكمة أو الطرف المنتصر في حرب صيف ١٩٩٤ مع دعوتي المصالحة والإصلاح السياسي من ناحية وما هو موقف الدول والأطراف الخارجية المعنية بالشأن اليمني وتطوراته من ناحية أخرى؟

موقف السلطة من المصالحة الوطنية

مع أن سلطة الرئيس صالح كانت قد بعثت بعد ٢٤ساعة فقط من دخول قواتها العسكرية إلى مدينة عدن في ١٩٩٤/٧/٧ برسالة عاجلة إلى الأمم المتحدة تعلن فيها التزامها بالحوار الوطني مع الطرف المهزوم وبما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق في ما يخص نظام الحكم، إلا أن ذلك بدا وكأنه محاولة منها لإغلاق ملف اليمن في الأمم المتحدة ليس إلا ، بعد أن فتح أثناء الحرب بصدور قرارين عن مجلس الأمن يتعلقان بالقضية اليمنية ، أما من حيث الالتزام الفعلي بمضمون الرسالة فقد رفضت السلطة في صنعاء كل دعوات الحوار والمصالحة الوطنية، و ردت على ذلك بالقول والفعل وبما مضمونه أن الوحدة اليمنية قد ترسخت بالحرب و(تعمدت بالدم) وأن من يتحدثون عن ضعفها وعن حاجة اليمنيين للحوار والمصالحة هم إما انفصاليون يحاولون من خلال الدعوة للمصالحة إعادة عجلة التاريخ اليمني إلى الوراء والى ما قبل إعلان الوحدة اليمنية بعد أن هزمت مشاريعهم الانفصالية بواسطة الشعب اليمني في الجنوب والشمال ، أو أنهم يبحثون عن طريقة للعودة إلى السلطة من دون حق ومن دون

صناديق الاقتراع. وحسب هذا المنطق، فمادامت وهناك ديمقراطية وتعددية وانتخابات دورية فما على المعارضة اليمنية التي تدعوا إلى الحوار والمصالحة إلا أن تعد نفسها وتتصالح مع شعبها كشرط لحصولها على الأغلبية البرلمانية التي تؤهلها للعودة إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر الانتخابات كطريق وحيد ولا بديل عنه ، ومع أن الرئيس صالح يعلم جيداً بأن الانتخابات التي يتحدث عنها هي انتخابات مسيطر عليها ومتحكم بنتائجها وبما يصب في مصلحة الحزب الحاكم وحصوله على الأغلبية البرلمانية والمحلية باستمرار ومن دون منازع، إلا أنه يستخدم الحديث عن الديمقراطية والانتخابات الدورية كوسيلة من وسائل المناورة التي يجيدها على مستويي الداخل والخارج معاً، ويبقى أن نقول إن رفض السلطة لدعوة المصالحة الوطنية من خلفيات وأهداف سلطوية ليس العامل الوحيد في عدم تحقيق نتائج إيجابية على هذا الطريق ، وفي إبقاء المطلب السياسي معلقاً في الهواء ومن دون نتيجة منذ حرب صيف ١٩٩٤ وحتى الآن.

لقد أسيء فهم المصالحة الوطنية وتم تحريف معانيها من قبل كثير من الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة في الداخل والخارج، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، فبالإضافة إلى عدم وجود مفهوم واحد للمصالحة وتزايد روح الشك والريبة داخل فئات عديدة من أبناء المجتمع تجاه أي دعوة جديدة ولأسباب كثيرة وإن كانت الثقة بالنفس وبالآخر وضرورة توفرها هي احدى أهم النتائج التي يجب أن تؤدي إليها المصالحة الوطنية .إن تجربة اليمنيين المحدودة في الحوارات السياسية ومعدومية أو ضعف نتائج مثل هذه الحوارات هو الذي جعل الركون إلى الحوار كوسيلة ضرورية لحل الخلافات والمشكلات مرفوضاً من قبل عديد من القوى والأحزاب وما دام كل طرف يعتقد أنه سيحقق مصالحة أو يحل تناقضاته مع الآخر بوسيلة أخرى عادة ما تكون وسيلة القوة والعنف هي الحل، بل إن الحوار نفسه تحول لدى هذه الأطراف إلى وسيلة لخلق أو تصعيد الأزمات وليس حلحلتها، أي أن الحوار (جزء من تكتيكات الحرب) لدى هذه الأطراف، كما أن مما يجب تصحيحه،في معنى ومفهوم المصالحة هو أن القصد منها ليس إشراك بعض الرموز المعارضة في الحكم، ولا يمكن اختزال مفهوم المصالحة التاريخية والشاملة في هذا الإجراء المحدود الذي نعتقد انه إن تم مع بقاء السياسات والأوضاع الخاطئة من دون اتفاق على إصلاحها فقد يؤدي إلى مضاعفة الأزمة بل إلى تسارع عوامل وأسباب الانفجار من جديد. ومن المهم أيضاً أن يتم توضيح أن المصالحة لا يقصد بها مجرد عودة النازحين إلى وطنهم والمبعدين إلى وظائفهم ولا يقصد بها أيضاً إعادة الأوضاع السياسة إلى عهد ما قبل الحرب ١٩٩٤ من تقاسم وظيفي وعدم انسجام لدى صانعي القرار أو المؤثرين فيه داخل الدولة والحكومة، وليست مجرد مصالحة سياسية بين القيادات الشمالية والقيادات الجنوبية التي شاركت في الحرب وإن كان الحوار فيما بينها مطلوب كجزء رئيسي من الحوار الوطني، وليست كذلك بين ما كان يسمى الدولتين الشطرين قبل الوحدة فذلك المفهوم مرفوض لا لأنه يغفل المعطيات الجديدة على واقع الدولة الواحدة منذ قيامها سلمياً في مايو ١٩٩٠ ولكن لأنه لا يساهم بحل ما يمكن تسميته المسألة الجنوبية في منأى عن حل المسألة الشمالية، ذاتها، حيث إن المسألتين تنطلقان من جذر واحد هو العنف وإقصاء الآخر وتهميشه، وأي حل من هذا النوع الانقسامي والتجزيئي للمشكلة والوطن في آن واحد لا بد أن يؤدي إلى تعقيد المشكلة بدلاً من حلها وهو بالضبط ما حصل في أزمة ١٩٩٤ (الاصلاحات السياسية والضغوط الخارجية)، كما أسلفنا فإن الدعوة إلى المصالحة وإصلاح النظام الداخلي كانت دعوة داخلية فرضتها ظروف ومتطلبات ما بعد حرب صيف ١٩٩٤ وتبنتها أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب مجلس التنسيق ورابطة أبناء اليمن (راي) ومع أنها قد استندت في دعوتها إلى وثيقة العهد والاتفاق الموقع عليها في عمان عاصمة الأردن في ٢٠ فبراير١٩٩٤، وإلى قراري مجلس الأمن بخصوص الحرب ونتائجها اللذين نصا بوضوح على ضرورة عودة الأطراف اليمنية المتنازعة للحوار واعتماد الحكم المحلي في دستور الدولة إلا أن الذي حصل هو أنه لم يتحمس أي من الأطراف الإقليمية والدولية للضغط على النظام من اجل الالتزام بهذه المطالب، وفي الوقت الذي استطاع فيه النظام إبطال ورقة المعارضة في الخارج المدعومة من قبل السعودية من خلال تقديم تنازلات كبيرة في حل المشكلة الحدودية بين البلدين فقد ظل الوضع كما هو بالنسبة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من اليمن ونظام ما بعد الحرب، حيث اكتفت منه بمجرد اعتماد الديمقراطية الشكلية وإقامة الانتخابات الدورية بغض النظر عن نتائجها.

لقد تغير الوضع بعض الشيء بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من حرب أمريكية دولية على الإرهاب وتغيير في السياسات الأمريكية والغربية تجاه النظام العربي والعمل على إصلاحه باتجاه الانفتاح وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية كشرط من شروط الحد من ظاهرة العنف والإرهاب الأصولي ، ومثل كل

لقد أسيء فهم المصالحة الوطنية وتم تحريف معانيها من قبل كثير من الأطراف السياسية في السلطة والمعارضة

المعارضات العربية فقد حاولت المعارضة اليمنية استغلال الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية باتجاه تقديم مشروعها للإصلاحات، حيث طرحت بهذا الخصوص ومنذ أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ العديد من الرؤى والمقترحات كان آخرها وربما أهمها هو المشروع الذي تم التوقيع على مسودته الأولى في شهر يونيو الماضي من قبل أحزاب اللقاء المشترك التي تضم في صفوفها كلاً من الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح بالإضافة إلى أحزاب إسلامية وقومية ووطنية أخرى، وقد تضمنت مسودة المشروع أهم القضايا المحورية التي تتعلق ببناء الدولة اليمنية القائمة على اللامركزية المالية والإدارية والفصل بين السلطات وتغيير النظام السياسي باتجاه الأخذ بالنظام البرلماني وتغيير النظام الانتخابي بالأخذ بنظام القائمة النسبية بدلاً من نظام الدائرة الفردية والفوز بأكثرية الأصوات المعمول به الآن، بالإضافة إلى تحرير وسائل الإعلام وتوسيع قاعدة الحريات وإصلاح التعليم والقضاء وغيرها من القضايا الحيوية التي تعتقد المعارضة أن الأخذ بها سيسهم في ترسيخ التجربة الديمقراطية وفي تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية، ومع أن المعارضة قد ظلت تراهن على إمكانية استغلال المتغيرات الإقليمية والدولية لصالح مشاريعها في الإصلاحات إلا أن النظام في المقابل قد استطاع الالتفاف والتحايل وتجنب الضغوط الدولية والإقليمية عبر سياسة تكتيكية كانت ولا تزال ناجحة حتى الآن، تعتمد فيما تعتمد على قبول أي مطالب دولية والترحيب بها بما في ذلك قضايا المصالحة والإصلاحات دون العمل بها أو إفراغها من محتواها حين الممارسة الفعلية مقابل تقديم تنازلات كبيرة وحيوية تتعلق بمصالح الدول الكبرى في المنطقة وبالذات الجانب الأمني والعسكري وإلى حد ما الإصلاحات الاقتصادية واعتماد نظام السوق والموافقة على العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة، فضلاً عن مشاركته في العديد من المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية المتعلقة بمثل هذه القضايا كمؤتمر صنعاء للديمقراطيات الناشئة، مؤتمر صنعاء للموافقة على اتفاقيات المحكمة الجنائية وحقوق الإنسان، مؤتمر (سي ايلاند) للدول الثماني الكبار الذي انعقد في أمريكا يناير ٢٠٠٤ وقد ساعدت نظام صنعاء على تجنب الضغوط الأمريكية والأوروبية عوامل عدة أهمها:

١- وجود ديمقراطية شكلية في اليمن تتضمن انتخابات دورية وحرية صحافة وبرلمان، وغيرها من مكونات الديمقراطية على خلاف الوضع في دول الخليج العربية والمنطقة عموماً حيث ينظر الغرب وفي المقدمة أمريكا والاتحاد الأوروبي الى اليمن من خلال محيطه وأي مقارنة في هذا الاتجاه يكون اليمن متقدماً على بقية الدول المحيطة.

الوحدة اليمنية وما مثلته من مصالحة تاريخية هزمت بعد نشوب حرب أهلية بين شركاء الوحدة والديمقراطية

٢- استعداد اليمن الكبير لمقايضة الضغوط من أجل الإصلاحات السياسية بتقديم تنازلات وتسهيلات أمنية وعسكرية تحتاجها أمريكا وغير أمريكا في حربها ضد الإرهاب وفي سيطرتها على ممرات آمنة للنفط والتجارة الدولية.

٣- عدم وجود قوى وأحزاب سياسية قوية يمكن الاعتماد عليها في أي ضغط خارجي، يبقى أن نقول بأنه قد حصلت خلال الأشهر القليلة الماضية مجموعة من الأحداث يمكن أن تسهم في تفعيل موقف المعارضة وبالتالي جعل المساهمة الخارجية أكثر فاعلية في الضغط على صنعاء لإجراء إصلاحات سياسية معينة، ومنها اتفاق المعارضة على مشروع للإصلاحات السياسية يعتقد أنها ستوقع عليه خلال سبتمر الحالي وهو ما سيجعل أحزاب اللقاء المشترك والتي من ضمنها الإصلاح والاشتراكي أكثر وضوحاً وأكثر تماسكاً في موقفها ومطالبها، وكذا نجاح مؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني الخامس الذي انتخب فيه قيادة جديدة بزعامة الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب الأسبق الذي يمثل شخصية وطنية تحظى بتقدير واحترام كبيرين داخل الحزب الاشتراكي وخارجه، الأمر الذي سيسهم حتماً في إخراج الحزب من أزمته ويجعله أكثر تأثير وفاعلية في الحياة السياسية اليمنية، أما الأمر الآخر فهو إعلان الرئيس صالح عدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة ، فمع أن معظم الاطراف اليمنية تشكك بصحة ومصداقية هذا القرار التكتيكي إلا أن بعضها يرى فيه مدخلاً مناسباً للضغط على الرئيس من أجل تقديم تنازلات ضرورية تتعلق بالإصلاحات تسبق انتخابات الرئاسة وتكون عبارة عن صفقة سياسية بين الرئيس والمعارضة تقبل بموجبها المعارضة ترشيح الرئيس لدورة رئاسية أخرى مقابل تنازله عن بعض صلاحياته، وتحويل النظام الرئاسي إلى نظام برلماني وهو أهم ما تضمنه مشروع الإصلاحات السياسية والدستورية للمعارضة ولكن إلى أي مدى سيتحقق ولو الحد الأدنى من هذه القضايا؟

الجواب سيقرره اليمنيون خلال العام المقبل الذي يتوقع أن يكون عاماً سياسياً ساخناً.

---

* باحث في مركز الدراسات والبحوث اليمنية
وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني